مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الجمعة 21 يوليو 2023

العفو الدولية: حرمان المحامية المسجونة ظلما هدى عبد المنعم من الرعاية الصحية

(ترجمات . منظمة العفو الدولية)

سلطت منظمة العفو الدولية الضوء على محنة المحامية الحقوقية هدى عبد المنعم وحرمانها من الرعاية الصحية الواجبة في محبسها.

وبحسب المنظمة الحقوقية، ففي 5 مارس، أدانت محكمة الطوارئ محامية حقوق الإنسان هدى عبد المنعم بتهم وهمية ناجمة عن عملها في مجال حقوق الإنسان وحكمت عليها بالسجن لمدة خمس سنوات بعد محاكمة جائرة للغاية.

وخلال زيارة نادرة للسجن في 26 يونيو، علمت أسرتها أن صحتها تدهورت أكثر وأنها أصيبت بالتهاب في الأعصاب.

وعلى الرغم من ذلك ومشاكلها الصحية الخطيرة الأخرى، بما في ذلك مرض الكلى، وتجلط شرايين القلب، وارتفاع ضغط الدم، تواصل السلطات المصرية حرمانها من الرعاية الصحية التي تحتاجها.

ودعت المنظمة المعنيين باتخاذ إجراء عاجل وكتابة رسائل للسلطات المصرية لتوفير الرعاية الطبية للحقوقية المصرية والدعوة للإفراج عنها.

الدكتور صبري شلبي

كذلك حثت منظمة العفو الدولية في تقرير منفصل السلطات السعودية على إطلاق سراح المواطن المصري الدكتور صبري شلبي المسجون في السعودية.

ولفتت المنظمة إلى أن المحكمة العليا في الرياض، العاصمة السعودية، أيدت في 23 مايو، الحكم بالسجن لمدة 10 سنوات على الطبيب المصري صبري شلبي. وحكمت عليه المحكمة الجنائية المتخصصة بالسجن لمدة 10 سنوات بتهم ملفقة تتعلق بالإرهاب بعد محاكمة غير عادلة بشكل صارخ.

واحتُجز في الحبس الانفرادي خلال الأشهر العشرة الأولى من احتجازه وفي الحبس الانفرادي لمدة ثلاثة أشهر خلال هذه الفترة.

وتحث منظمة العفو الدولية السلطات السعودية على إطلاق سراح الدكتور صبري شلبي على الفور. وريثما يطلق سراحه، يجب منحه إمكانية الحصول فوراً على الرعاية الطبية الكافية.

إنفورميد كومنت: استعراض نقدي لكتاب الأزمة الوجودية للإخوان المسلمين

(ترجمات . إنفوريد كومنت)

استعرض الكاتب مارك مارتوريل جونينت كتاب "الروابط الممزقة: الأزمة الوجودية للإخوان المسلمين" والذي كتبه عبد الرحمن عياش وعمرو عفيفي ونهى عزت، وذلك في تقرير نشره موقع إنفورميد كومنت.

يستهل الكاتب استعراضه بالإشارة إلى أن 3 يوليو 2023 صادف الذكرى العاشرة للانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المصري محمد مرسي من السلطة، مما مهد الطريق لإقامة نظام استبدادي بقيادة الجنرال العسكري عبد الفتاح السيسي.

ويقول الكاتب إن الإطاحة بمرسي أدخلت جماعة الإخوان المسلمين، المنظمة الاجتماعية والسياسية التي دعمته، في ما يعتبره الكثيرون أشد أزماتها منذ تأسيسها عام 1928 .

لمحة تاريخية

ويلفت الكاتب إلى أن مؤلفو الكتاب يقدمون لمحة تاريخية عن جماعة الإخوان المسلمين قبل فحص مسارها خلال العقد الماضي.

ويعتمد الكتاب اعتمادًا كبيرًا على مقابلات متعددة مع أعضاء سابقين وحاليين في جماعة الإخوان المسلمين. وبشكل عام، يرى المؤلفون أن الإخوان يجدون أنفسهم في أدنى نقطة في تاريخهم المئوي تقريبًا، ومع ذلك، وباعتبارها منظمة مرنة ستعود على الأرجح بفضل القدرة على التكيف التي أظهرتها دائمًا في مواجهة الأزمات، وفقًا للكاتب.

وأشار الكاتب إلى أن علاقة الإخوان بالدولة المصرية كانت تاريخيًا علاقة معقدة؛ قمعها الرئيس جمال عبد الناصر في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وتمكنت من إقامة وجود قوي في الجامعات والنقابات في السبعينيات عندما بدأ الرئيس أنور السادات انفتاحًا سياسيًا محدودًا. وفي عهد خليفة السادات حسني مبارك، تمتع الإخوان بتفاهم ضمني مع النظام خلال الثمانينيات بينما نشروا قيمهم المحافظة بين المجتمع المصري.

انهار هذا التفاهم الضمني في أوائل التسعينيات عندما وضع نظام مبارك حدًا لنفوذ جماعة الإخوان المسلمين بين طلاب الجامعات والعمال. في سياق التحول النيوليبرالي في مصر، أصبح الإخوان يلعبون دورًا أكبر في تقديم الخدمات والسلع الأساسية لقطاعات المجتمع الأكثر حرمانًا. ووسعت جماعة الإخوان المسلمين عضويتها في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لكن دورها السياسي اقتصر على المشاركة في الاحتجاجات التي سمح بها نظام مبارك، مثل المظاهرات ضد العنف الإسرائيلي في فلسطين أو الغزو الأمريكي للعراق.

تغيير كبير

وأضاف الكاتب أنه وبالنسبة لمنظمة تعرضت تقليديًا للقمع أو، في أحسن الأحوال، للتسامح من جانب الدولة المصرية، كان توليها سلطة الدولة في يونيو 2012 - على الرغم من ظل الجيش الذي يلوح في الأفق دائمًا - تغييرًا عميقًا.

ويصف المؤلفون قرار الإخوان بالترشح للرئاسة المصرية بأنه مدفوع بهدفين متنافسين. فمن ناحية، سعت الجماعة إلى تجنب الملاحقة القضائية على يد نظام جديد من خلال السيطرة على سلطة الدولة نفسها مع إظهار صورة الاعتدال. ومن ناحية أخرى، أراد الإخوان منع الجماعات والشخصيات الإسلامية المتشددة، مثل الداعية السلفي والمرشح الرئاسي حازم صلاح أبو إسماعيل، من الحصول على الدعم بين المتعاطفين مع الإخوان. لكن هذا استلزم التأكيد على النزعة المحافظة للإخوان.

بداية الأزمة

وقال الكاتب إن سعي الإخوان المتزامن لتحقيق هذه الأهداف غير المتوافقة أدى إلى سياسات متناقضة ورسائل مختلطة للجمهو. وكذلك كانت السياسة الخارجية لمرسي مربكة أيضًا، حيث حولت التغييرات المتكررة للرئيس «تكتيكات الإخوان للبحث عن حلفاء إلى سلسلة من التجارب والأخطاء». وإذا كانت الفترة القصيرة في السلطة فترة مضطربة للإخوان، فقد ألقى انقلاب يوليو 2013 جماعة الإخوان في فوضى، حيث تشتت القادة الذين نجوا من الاعتقال في مصر والمنفى، وخاصة في قطر والسودان وتركيا وماليزيا.

بقي ثلاثة أعضاء فقط من مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين في مصر لم يسجنوا - جزء صغير بالنظر إلى أن المكتب كان يضم عشرين عضوًا في تلك المرحلة. وهؤلاء الأعضاء الثلاثة، الذين انضموا جميعًا إلى المكتب بعد عام 2011 وكانوا بالتالي وافدين جددًا إلى المستويات العليا من الإخوان، قرروا إنشاء اللجنة الإدارية العليا في عام 2014 لقيادة الإخوان من داخل مصر. وبرز محمد كمال كشخصية رئيسة في تلك اللجنة، التي سعت إلى ضم أعضاء أصغر سنًا من الإخوان إلى الهيكل القيادي الجديد.

كما تبنت اللجنة موقفًا تصادميًا متزايدًا تجاه الحكومة المصرية، زنصاعد هذا الموقف بعد أن وافقت أغلبية ضئيلة من اللجنة على خطط لتنفيذ هجمات عنيفة محدودة ضد النظام المصري الجديد. وتسمح لنا المقابلات مع أعضاء الإخوان العاديين التي أجراها المؤلفون بفهم أفضل للتغييرات التي تحدث بعد أن فقد الإخوان السلطة. ويسأل أحد الأشخاص الذين جرى مقابلتهم: «ماذا كان من المفترض أن نفعل، فقط نترك الناس، وخاصة النساء، يتعرضون للضرب أو الاعتقال من الشوارع؟»

أدى تصعيد اللجنة إلى حملات قمع جديدة ضد الإخوان. وعلاوة على ذلك، سيكتشف كمال وشركاؤه قريبًا أن «تغيير حركة واسعة مثل الإخوان ليس بالمهمة السهلة». وشهدت القيادة التاريخية لجماعة الإخوان في السجون المصرية والمنفى بقلق تضاؤل قوتها على تصرفات الإخوان، والتي كان يوجهها قادة ذوي خبرة محدودة اجتذبت عديدًا من الثوار الشباب.

الانقسامات

وأشار الكاتب إلى أن محمود عزت، المرشد العام بالإنابة لجماعة الإخوان بعد سجن المرشد العام محمد بديع في أغسطس 2013، كان قد اختبأ ولم يُعرف عنه سوى القليل. لكن في مايو 2015، أصدر عزت بيانًا يأمر بحل اللجنة الإدارية وإنشاء لجنة جديدة تخضع لقيادة الإخوان في المنفى. وعارضت اللجنة الإدارية قرار عزت، لكن المرشد العام بالإنابة والقيادة التاريخية في المنفى استحوذت على معظم الموارد المالية للإخوان. وشرعوا في قطع التمويل عن المكاتب الإقليمية في مصر التي تدعم اللجنة الإدارية وتفرض نفسها تدريجيًا. وقتْل كمال، الذي شارك في تأسيس أول لجنة وأصبح زعيمها، على يد قوات الأمن المصرية في أكتوبر 2016.

أعقب انقسام كمال عزت فترة أخرى من التوترات الداخلية بعد اعتقال عزت في أغسطس 2020. وسيُظهر هذا الصراع الجديد أن «القيادة التاريخية لم تكن موحدة»، محمود حسين، وكان أحد أعضاء مكتب الإرشاد الذي تصادف خروجه من مصر وقت انقلاب يوليو 2013، قد اكتسب مكانة مهيمنة على الاتصالات بين الإخوان في مصر والقيادة في المنفى. واتهم القائم بأعمال المرشد العام الجديد بعد اعتقال عزت، إبراهيم منير، حسين بمنع الرسائل التي أرسلها المرشد العام محمد بديع من السجن إلى القيادة في المنفى.

ندوب عميقة

ويتابع الكاتب: على الرغم من وفاة إبراهيم منير في نوفمبر 2022، بدا أن الإخوان قد عادوا إلى الاستقرار النسبي بعد ذلك بسرعة. لكن الصراعات الداخلية تركت ندوبًا عميقة على المنظمة. ويوثق مؤلفو الكتاب قرار عديد من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين التخلي عن الجماعة. وذكر بعضهم أن جماعة الإخوان لم تعد تسير على مثل مؤسسها حسن البنا، بينما أعرب آخرون عن خيبة أملهم من انقسام كمال - عزت.

ولفت الكاتب أن الإخوان ليسو وحدهم لذين يمرون بأزمة طويلة ولكن مصر نفسها؛ فقد هيمنت الانتخابات الوهمية والقمع المستمر على الجبهة السياسية على فترة حكم السيسي، ومشاريع التباهي وتراكم الديون التي لا يمكن السيطرة عليها على الجبهة الاقتصادية. وقدم السيسي باستمرار الإخوان على أنهم عدو موجود في كل مكان لتبرير استمرار الدولة في قمع المجتمع المصري، كما يكتب عبد االله العريان، أستاذ مشارك في جامعة جورج تاون.

ويلفت الكاتب إلى أن شعبية الإخوان سوف تستمر في مصر، كما يتوقع مؤلفو الكتاب، لأن الأسباب الكامنة وراء شعبية الحركة «جوهرية في إخفاقات الدولة في التعامل مع مشاكل المجتمع».

رؤية نقدية

ويقول الكاتب إن ما يأخذه على الكتاب هو اهتمام مؤلفوه المحدود بكيفية تأثير الديناميكيات الدولية لسياسة الشرق الأوسط على مصير الإخوان. في حين استوعبت قطر وتركيا أعضاء الإخوان بعد انقلاب 2013، دعمت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قمع السيسي المناهض للديمقراطية للحركة الإسلامية. وكما يفصل ماتيو كولومبو من معهد كلينجينداييل، فإن العامل الرئيس في الأزمة الحالية لجماعة الإخوان المسلمين هو «البيئة السياسية الإقليمية القمعية المتزايدة المدعومة بقوة من = السعودية والإمارات».

ويرى الكاتب أن كتاب عياش وعفيفي وعزت هو جزء مثير للإعجاب من البحث والتحليل. وهناك سببان رئيسان لذلك. الأول، ينجح المؤلفون في جعل السياسات الداخلية المحيرة للإخوان مفهومة لأولئك الذين قد يكون لديهم فهم عام فقط للسياسة والتاريخ المصري. الثاني، بفضل وصولهم إلى كبار القادة وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين، يُظهر المؤلفون فهمًا عميقًا للتنظيم من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى. ويُشكِّل الكتاب عملًا لا يمكن تجاهله لفهم المسار المضطرب لجماعة الإخوان المسلمين في العقد الماضي.

إف اكس إمباير:: السيولة من النقد الأجنبي معرضة للخطر في مصر إذا توقف برنامج صندوق النقد الدولي

(اقتصاد . إف إكس إمباير)

نشر موقع أف أكس إمباير، المتخصص في الشؤون المالية والأسواق، تحليلًا للكاتب توماس جيليت يستعرض فيه مخاطر تضاؤل السيولة بالعملات الأجنبية إذا توقف برنامج صندوق النقد.

يقول الكاتب في مستهل تحليله إن خفض قيمة العملة والبطء في الخصخصة يخيمان على توقعات استقرار الشؤون المالية الخارجية لمصر. ويعد تلبية شروط صندوق النقد الدولي أمرًا بالغ الأهمية لدعم الاحتياطيات ونيل ثقة المستثمرين.

واستبعد الرئيس عبد الفتاح السيسي خفضًا آخر لقيمة الجنيه المصري على الرغم من التزام البنك المركزي بإدخال «نظام سعر صرف مرن بشكل دائم» في إطار اتفاق مع صندوق النقد الدولي والذي أبرمته مصر مع الصندوق في ديسمبر 2022.

خفضت مصر قيمة الجنيه بنسبة 49٪ منذ يناير 2022، لكن العملة لا تزال أكبر من قيمتها، مع تداول أسعار الفائدة الآجلة لمدة 12 شهرًا فوق 40 جنيهًا للدولار، أو أضعف بنحو 23٪ من المعدل الرسمي البالغ 31 جنيهًا للدولار.

سعر الصرف غير الحقيقي يعيق الخصخصة

وأوضح الكاتب أن سعر الصرف المبالغ فيه يعيق خصخصة الشركات المملوكة للدولة، وهو شرط ضروري لتحقيق هدف صندوق النقد الدولي. وبدأت مؤسسة التمويل الدولية في تقديم المشورة لمصر بشأن الخصخصة، لكن العملية لا تزال تواجه تحديات بسبب عدم اليقين في أسواق الصرف الأجنبي، وهو عائق كبير أمام المستثمرين الأجانب الذين يتطلعون إلى تقييم الأصول المصرية للبيع.

حتى الآن، أفادت التقارير أن مصر باعت حصصًا في شركات مملوكة للدولة بقيمة 1.9 مليار دولار أمريكي من أصل ما يقدر بنحو ملياري دولار أمريكي في عمليات بيع محتملة. وعلى الرغم من أن التقدم الأخير في الخصخصة قد يساعد في الموافقة على المراجعة الأولى لبرنامج صندوق النقد الدولي، لا تزال هناك حالة من عدم اليقين بشأن قدرة مصر على الحفاظ على هذا الزخم على المدى الطويل وخصخصة ما لا يقل عن 32 شركة مملوكة للدولة.

ويرى الكاتب أن السياسات الاقتصادية الحذرة لحكومة السيسي قبل الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في نهاية عام 2023 إلى أوائل عام 2024 ستعيق التقدم على جبهة العملة، إذ سيؤدي المزيد من خفض قيمة الجنيه إلى تفاقم التضخم (36.8٪ على أساس سنوي في يونيو 2023، بعد 33.7٪ في مايو)، مما قد يؤدي إلى تفاقم السخط الاجتماعي.

مزيد من الضغوط

ورجّح الكاتب أن تواجه مصر ضغطًا في مصادر التمويل الخارجي إذا كافحت للوفاء بشروط صندوق النقد الدولي - والتي تشمل هدف خصخصة بقيمة 4.6 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2023/2024 - في مواجهة انخفاض مدفوعات السندات المستحقة. ولا تمثل خدمة الديون على الأقل على السندات الدولية سوى حصة متواضعة من إجمالي الديون الخارجية العامة والمضمونة من القطاع العام المستحقة في الغالب على الحكومة والبنك المركزي لدائني القطاع الرسمي.

خطر إعادة التفاوض مع صندوق النقد رغم بعض التقدم في الإصلاحات

وإذا كانت خطط تخفيض قيمة العملة والخصخصة أقل من التوقعات الأولية، فقد تضطر مصر إلى إعادة التفاوض بشأن ترتيب صندوق النقد الدولي لأن التخلي عن سيطرة الدولة على الاقتصاد هو الشرط الرئيس لتعزيز قدرة القطاع الخارجي على التكيف، وفقًا للكاتب.

ومع إرجاء الاستعراض الأول لصندوق النقد الدولي لمدة شهرين، كان هناك بعض التقدم مثل مشروع قانون يلغي الإعفاءات الضريبية للكيانات المملوكة للدولة والذي من شأنه أن يجعل الضرائب المفروضة على القطاع الحكومي أكثر اتساقا مع الضرائب المفروضة على القطاع الخاص.

واستبعد الكاتب أن يكون لمثل هذا الإصلاح تأثير مادي على النشاط الاقتصادي قصير الأجل، لكنه قد يساهم في زيادة إمكانات النمو على المدى الطويل في مصر المقدرة بنحو 5.5٪ سنويًا، أعلى من النمو المتوقع بنسبة 4.0٪ لهذا العام.

ومن المرجح أن يوفر الدائنون الدوليون مرونة على المدى القريب لإبقاء برنامج صندوق النقد الدولي على المسار الصحيح، وذلك بتشجيع من التقدم الأخير في الخصخصة التي تشمل مستثمري دول الخليج. وتعد مصر واحدة من أكبر المستفيدين من دعم صندوق النقد الدولي، بينما تعد أيضًا شريكًا مهمًا لأوروبا - من حيث تنويع الطاقة في أوروبا والأمن الإقليمي.

وأضاف الكاتب أن مصر تستفيد أيضًا من ديناميكية رسوم الشحن في قناة السويس، وإيرادات السياحة، والتحويلات التي تخفف الضغوط على المدى القريب على إمدادات العملات الأجنبية وتساعد في تلبية احتياجات التمويل الخارجي الإجمالية للبلاد، والتي تقدر بأكثر من 20 مليار دولار في عام 2023، أو حوالي 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ومع ذلك، ثبت أن سحب العملات الأجنبية من البنوك المحلية أمر صعب حيث انخفض صافي الأصول الأجنبية إلى مستوى قياسي سلبي يبلغ 24.4 مليار دولار في نهاية يونيو 2023. كما يمثل الاستفادة من الأسواق الدولية تحديًا أيضًا. وتحوم عوائد السندات الدولارية المصرية لأجل 10 سنوات حول 15٪.

المخاطرة بكل شيء للوصول إلى أوروبا.. تقرير لـ"إن بي آر" عن القرويين المختفين في مصر

(ترجمات . إن بي آر)

نشر موقع إن بي أر (الإذاعة الوطنية العامة) تقريرًا يسلّط الضوء على مخاطرة الشباب المصري بكل ما يملكون من أجل الوصول إلى أوروبا.

يشير الموقع الأمريكي في مستهل تقريره إلى أن آلاف الرجال يختفون من القرى الريفية الفقيرة في مصر. وبعد أيام، يتصل هؤلاء الرجال بأسرهم ليقولوا إنهم في ليبيا المجاورة ويحتاجون إلى 140 ألف جنيه مصري (4500 دولار) لدفع أموال للمهربين يعدونهم بالمرور إلى أوروبا.

ولفت التقرير إلى أنه سيناريو يتكرر دائمًا في السنوات الماضية، ولكن في العام الماضي كان هناك تغيير ملحوظ: بدأ عدد المصريين الذين يغادرون بلادهم بهذه الطريقة في الارتفاع في الوقت الذي بدأ فيه اقتصاد البلاد في التدهور وارتفع التضخم بشكل كبير.

وكان محمود إبراهيم، 28 عاما، أحد الرجال الذين اختفوا. وحدث ذلك في يونيو. لم يكن قد غادر بلدته في محافظة الشرقية. والواقع، كما تقول عائلته، أنه لم يغامر أبدًا حتى بالسفر إلى القاهرة.

شبكة سرية

وقد صُدمت عائلته عندما اتصل بهم من ليبيا بعد يومين من رؤيتهم أو سماعهم منه آخر مرة. وهو مدين للمهربين الليبيين 140 ألف جنيه مصري - وهو مبلغ فلكي للعائلات في هذه الأماكن من مصر - مقابل مكان على متن سفينة متجهة إلى إيطاليا، وفقًا للتقرير.

وقال شقيقه الأكبر محمد إبراهيم في مقابلة عبر الهاتف: «بمجرد أن طلب منا الدفع، بعنا بعض الأراضي التي نملكها، وجمعنا الأموال من هنا وهناك واقترضناها».

قال إن الأسرة لم يكن لديها خيار سوى الدفع لرجل ملثم، وهو جزء من شبكة سرية من المهربين، لأن حياة محمود إبراهيم أصبحت الآن في أيدي المهربين الليبيين الذين يتحكمون في مكان نوم المهاجرين، وما يأكلونه والسفن التي يستقلونها. - الكثير من ذلك تحت تهديد السلاح.

ويشير تقرير للأمم المتحدة إلى أن «عديدًا من المهاجرين يتعرضون لسوء المعاملة أو يموتون في طريقهم إلى وجهتهم، ويُترك عديد منهم في طريقهم بدون شيء». أما لأولئك الذين لا يستطيعون الدفع، فإن المهربين يجوعونهم ويضربونهم ويبقونهم رهائن حتى يدفعوا الأموال المطلوبة. وفي حالات نادرة، قد يتركون الناس في الصحراء على طول الحدود مع مصر ليعودوا إلى بلادهم.

مثل غيره من الشباب في بلدته، لم ينته محمود إبراهيم من المدرسة، ذلك أن الحصول على شهادة الثانوية العامة أو حتى شهادة جامعية لا يضمن العمل المستمر في هذه القرى حيث تندر الوظائف ذات الأجر اللائق. وكان لديه شقة وزوجة وطفلة، لكنه لم يتمكن من العثور على عمل مستقر، معتمدًا على الأجور اليومية من الوظائف الفردية هنا وهناك لدفع ثمن الطعام والأساسيات الأخرى.

بيع الوهم للضحايا

وينقل الموقع عن إبراهيم قوله إن شقيقه لم يكن يعرف شيئًا تقريبًا عن الحياة خارج قريتهم في الشرقية، مما يسهل على المهربين افتراسه. ويجد المهربون طرقًا لجذب الشباب وحتى الأطفال من مصر على الفيسبوك ومجموعات الدردشة. وتغطي رسومهم نفقات نقل المهاجرين من مصر إلى ليبيا وإطعامهم ووضعهم على متن قارب إلى أوروبا.

وأضاف إبراهيم: «لقد وعدوه أن الحياة جمية وسهلة. قالوا له لن تلمس الماء أبدًا وأن الرحلة ستستغرق يومين أو ثلاثة فقط وستكون في إيطاليا وترى عالمًا جديدًا. إنه الوهم».

لم يتمكن محمود إبراهيم من رؤية عالم جديد. وكان من بين مئات المصريين والباكستانيين والسوريين والفلسطينيين الذين يُفترض أنهم لقوا حتفهم بعد غرق قاربهم المكتظ، أدريانا، في 14 يونيو بالقرب من اليونان بعد مغادرتها مدينة طبرق الليبية قبل حوالي أسبوع. وأثارت عملية الإنقاذ الفاشلة التي قام بها خفر السواحل اليوناني تدقيقًا وأثارت تساؤلات حول كيفية غرق السفينة ولماذا تُرك المهاجرون على متنها لساعات في عرض البحر قبل القيام بأي محاولة حقيقية لإنقاذهم.

عشرات المفقودين

وأشار التقرير إلى أن صفحات فيسبوك مليئة بصور المصريين المفقودين في وقت تسعى فيه العائلات للحصول على كلمة عن مصير ذويهم.

في إحدى المنشورات، يدخل رجل يدعى محمد الشرقاوي في بث حي على صفحته بكاميرا هاتفه وهو يبحث عن شقيقه وأبناء عمومته الذين كانوا في السفينة. وبعد سماع أسماء الناجين المصريين، يحبس محمد دموعه إذ لا يزال شقيقه وأبناء عمومته في عداد المفقودين.

ومن بين ما يقدر بنحو 750 شخصًا في القارب، نجا 104 فقط.

وقالت وزيرة الهجرة المصرية سهى جندي لقناة صدى البلد المصرية إن خمسة من بين 43 مصريا من الناجين تقل أعمارهم عن 18 عاما.

ارتفاع كبير في الهجرة غير الشرعية من مصر

ولفت الموقع إلى أن المصريين يسعون على نحو متزايد إلى الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. وأحصت المنظمة الدولية للهجرة ما يقرب من 22 ألف مهاجر مصري وصلوا إلى أوروبا العام الماضي في الغالب عن طريق البحر، وهو ارتفاع ملحوظ عن السنوات السابقة عندما لم يكن المصريون من بين أكبر الجنسيات التي تطلب اللجوء في دول الاتحاد الأوروبي. ودفع رقم العام الماضي مصر إلى القمة، متجاوزًا المهاجرين غير الشرعيين من الدول الأخرى، بما في ذلك المهاجرين من أفغانستان وسوريا التي مزقتها الحرب.

ولفهم السبب، تحتاج فقط إلى إلقاء نظرة على الصورة الاقتصادية في مصر.

وأوضح التقرير أن الاقتصاد المصري تعرض لضربات كبيرة بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الحبوب. مصر هي أكبر مستورد للقمح في العالم، ومعظمها من منطقة البحر الأسود. ودفع تأثير الحرب على الاقتصاد المصري والأمن الغذائي والقدرة على دفع ثمن الواردات الحيوية المستثمرين الأجانب القلقين إلى سحب مليارات الدولارات من البلاد.

تراجعت العملة المصرية منذ ذلك الحين، وفقدت أكثر من نصف قيمتها مقابل الدولار في السوق السوداء منذ بداية الحرب الأوكرانية.

ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار المواد الغذائية في مصر بشكل مطرد، حيث ارتفعت بنحو 80٪ للأسماك، و 60٪ للحبوب والجبن والبيض، وما يقرب من 90٪ للحوم والدواجن مقارنة بالعام الماضي. وقد أدى ذلك إلى جعل المواد الغذائية الأساسية بعيدة المنال لملايين المصريين الذين يعتمدون على الإعانات الحكومية.

مبالغ ضخمة لضبط الحدود

وأشار الموقع إلى أن حوالي 1400 مصري تقدموا في مارس من العام الماضي بطلبات لجوء في دول الاتحاد الأوروبي، الذي دفع مبالغ ضخمة للحكومات في شمال إفريقيا لتعزيز ضوابط الحدود. وقالت وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء في تقرير قبل عام إن رقم مارس في عام 2022 يمثل أعلى إجمالي شهري لطالبي اللجوء المصريين منذ 2014 على الأقل.

ووجدت الوكالة الاوروبية أنه خلال الربع الأول من عام 2022، تلقت دول الاتحاد الأوروبي ما يقرب من 3500 طلب لجوء من المصريين، بزيادة هائلة قدرها 338٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

وفي الوقت نفسه، اتخذت مصر إجراءات صارمة ضد الهجرة غير الشرعية؛ وتقول الحكومة إنه لم تغادر أي سفينة

تقل مهاجرين بشكل غير قانوني مياه مصر إلى أوروبا منذ عام 2016. وعززت القوانين التي تستهدف المهربين المصريين.

كما أطلقت مصر حملات لتشجيع الرجال على عدم الهجرة. في عام 2016، أعلنت الحكومة عن «الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية» من خلال برامج توعية تدرب الشباب في المحافظات الفقيرة على وظائف في النجارة والكهرباء والسباكة بهدف مساعدتهم في العثور على عمل في مدنهم.

تستهدف هذه البرامج الذكور 14 محافظة مصرية حيث تشيع الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.

لكن الأرقام تظهر أن الشباب ما زالوا يغادرون - بأعداد أكبر من أي وقت مضى.

ميس: الغاز الإسرائيلي المصري.. رقم قياسي جديد

(اقتصاد . ميدل إيست إيكونوميك سيرفي)

نشر موقع ميس (ميدل إيست إيكونوميك سيرفي)، المختص في شؤون الطاقة، تقريرًا يستعرض الارتفاع في تصدير الغاز الإسرائيلي لمصر في الأونة الأخيرة وتتسجيلها رقمًا قياسيًا جديدًا.

يقول الموقع إن اعتماد مصر على واردات الغاز من إسرائيل يزداد أكثر من أي وقت مضى في ضوء انخفاض إنتاجها، من الغاز، إذ وصلت الأحجام إلى 938 مليون قدم مكعب، وهو الرقم القياسي الثالث على التوالي، لشهر مايو.

ويُضيف التقرير أنه ورُغم انخفاض الكميات إلى 920 مليون قدم مكعب في يونيو، تشير مصادر ميس إلى أنها لا تزال مرتفعة بأكثر من 200 مليون قدم مكعب في اليوم على أساس سنوي، وقد تجاوزت باستمرار 800 مليون قدم مكعب في اليوم منذ بدء تشغيل حقل الغاز الإسرائيلي الثالث، 1.2 تريليون قدم مكعب في اليوم، في أكتوبر الماضي.

ميدل إيست أي: الشيوخ الأمريكي يقدم مشروع قانون بقيمة 120 مليون دولار لتعزيز التطبيع مع إسرائيل

(ترجمات . ميدل إيست آي)

كشف موقع ميدل إيست أي أن لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي أدخلت تشريعًا جديدًا يهدف إلى تعزيز التطبيع مع إسرائيل من خلال مقترحات بتمويل يقارب 120 مليون دولار، وصنفت المملكة العربية السعودية على أنها «شريك إقليمي رئيس» سيكون مؤهلاً لعديد من هذه البرامج.

وأشار الموقع البريطاني إلى أن مشروع القانون، المسمى قانون التكامل الإقليمي والتطبيع، قدمه أعضاء مجلس الشيوخ جيمس لانكفورد وجيم ريش وبوب مينينديز وجاكي روزين وجوني إرنست وكوري بوكر. ويهدف إلى تعزيز المبادرات لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والعالم ذي الأغلبية العربية والمسلمة.

إعادة تشكيل المنطقة

وقال مينينديز في بيان «مشروع القانون هذا يستفيد من الديناميكيات التي تعيد تشكيل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعمق».

وأضاف: «يجب أن يكون المزيد من التكامل في هذه المنطقة، التي تتسم بالصراع والانقسام، أحد أعمدة السياسة الخارجية للولايات المتحدة للمضي قدمًا. وستبقى منطقة حاسمة لمصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية، وعلينا دعم الجهود التي تزيد من الاستقرار والازدهار لشركائنا ومواطني المنطقة».

ويلفت التقرير إلى أن مشروع القانون يُخول لمسؤول على مستوى السفير لاتفاقيات أبراهام، بإنشاء صندوق فرص، وتوسيع التطبيع و «التكامل»، ودعم تطوير اتفاقيات أبراهام والشراكة الاقتصادية لمنتدى النقب، ودعم التدريب المشترك على الأمن السيبراني.

وقال لانكفورد: «لدى الولايات المتحدة وإسرائيل الكثير من الاتفاقيات الدولية للتعاون في العلوم والزراعة والأمن السيبراني وغير ذلك، ويجب أن نبني على علاقتنا الناجحة وتعاوننا مع إسرائيل مع بقية دول اتفاقيات أبراهام».

وتابع: «تقدم لنا اتفاقيات أبراهام طبقًا جاهزًا واضحًا للسياسة الخارجية الجيدة والتعاون الدولي، ويجب أن نواصل البناء عليها لمصلحتنا الاستراتيجية».

التطبيع مع السعودية

وأشار الموقع إلى أنه كان هناك طوفان من التقارير في وقت سابق من هذا العام، خاصة في الصحافة الإسرائيلية، مع تحديثات حول جولات إدارة بايدن إلى إسرائيل والمملكة العربية السعودية حول تقدم تطبيع العلاقات بين البلدين.

ارتفعت الآمال الأمريكية في التوصل إلى اتفاق في أوائل مايو عندما أعلن كبير مستشاري بايدن جيك سوليفان أن التطبيع السعودي الإسرائيلي يصب في مصلحة الأمن القومي للولايات المتحدة.

ومع ذلك، ذكرت ميدل إيست أي الشهر الماضي أن إدارة بايدن امتعضت من هذه التقارير، بينما استمتع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بالتودد من جانب إسرائيل والولايات المتحدة.

في وقت سابق من هذا العام، قالت السناتور الأمريكي كيرستن جيليبراند إن توسيع اتفاقات أبراهام يجب ألا يتوقف على بناء المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية المحتلة.

وقالت السناتور لصحيفة تايمز أوف إسرائيل: «أعتقد أنه يمكنك إجراء هذه المفاوضات حول اتفاقيات أبراهام بغض النظر عن أي قضية سياسية محلية».

أقامت الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب علاقات رسمية مع إسرائيل كجزء من اتفاقيات التطبيع التي توسطت فيها الولايات المتحدة في عام 2020.

وعلى الرغم من أن محللين كثر يقولون إن القضية الفلسطينية لم تكن محركًا مركزيًا للتطبيع، إلا أن الإمارات ما زالت تصف إقامة علاقاتها مع إسرائيل في سياق الصراع مع فلسطين.